

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢١٨ لسنة ٢٠٠٧

بإنشاء وتنظيم صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن نظام الباحثين العلميين

في المؤسسات العلمية ؛

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٩٨ بتحديد اختصاصات وزير

الدولة لشئون البحث العلمي ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٧ لسنة ٢٠٠٧ بإنشاء وتنظيم المجلس الأعلى

للعلوم والتكنولوجيا ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء بجلسته ٢٣/٥/٢٠٠٧ ؛

وعلى ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ؛

**قرر :**

( المادة الاولى )

يُنشأ صندوق يسمى "صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية" وتكون له شخصية

اعتبارية عامة ، ويتبع الوزير المختص بشئون البحث العلمي ، ويكون مقره مدينة القاهرة .

( المادة الثانية )

يتولى الصندوق :

- كفالة تمويل البحث العلمي والتنمية التكنولوجية من خلال الأولويات التي يحددها

المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا .

- دعم القدرات الابتكارية لمنظومة العلوم والتكنولوجيا .

- دعم الدورة الكاملة للبحث العلمي وتطوير المنتجات التي تعتمد على المعرفة

والتكنولوجيا (أبحاث منشورة - براءات اختراع - نماذج نصف صناعية - منتجات) .

- دعم نشر البيانات والمعلومات عن العلوم والتكنولوجيا .

- إجراء تقييم مستمر ومفصل لمؤشرات العلوم والتكنولوجيا والأبحاث العلمية وبراءات

الاختراع وتأثير ذلك على الاقتصاد لعرضها على المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا .

( المادة الثالثة )

تتكون موارد الصندوق ومصادر تمويله من :

- ( أ ) الاعتمادات التي قد تخصصها الدولة للصندوق .
- ( ب ) المنع والقروض التي توافق عليها الدولة ، وما يتم إتاحتها كمقابل محلى لها .
- ( ج ) التبرعات والإعانات والهبات والوصايا التي يقبلها مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع أهداف الصندوق .
- ( د ) حصيلة استثمار موارد الصندوق .

( المادة الرابعة )

يقوم على إدارة الصندوق مجلس يصدر بتشكيله قرار من رئيس مجلس الوزراء برئاسة الوزير المختص بشئون البحث العلمى ، وعضوية كل من :

- ثلاثة من العلماء المتميزين فى مجالات مختلفة للعلوم والتكنولوجيا .
- ثلاثة من القطاعات الخدمية والإنتاجية .
- المدير التنفيذى للصندوق .

- ممثل لكل من وزارة المالية ووزارة التنمية الاقتصادية .

وتكون العضوية بالمجلس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

ولرئيس مجلس الإدارة أن يدعو لحضور اجتماعاته أيًا من المسؤولين أو من يرى الاستعانة بخبراتهم من ممثلى الأجهزة الحكومية أو المؤسسات العلمية أو منظمات الأعمال أو غيرها من فعاليات المجتمع المدنى عند بحث أو مناقشة أيًا من الموضوعات الداخلة فى اختصاصه دون أن يكون لهم صوت معدود .

( المادة الخامسة )

مجلس إدارة الصندوق هو السلطة المهيمنة على شئونه وتصريف أموره ، وله أن يتخذ من القرارات ما يراه مناسبًا لتحقيق أهدافه ، ويعقد المجلس اجتماعًا كل شهر على الأقل بدعوة من رئيسه ، وتصدر قراراته بأغلبية الحاضرين ، وعند التساوى يرجع الندى منه الرئيس .

( المادة السادسة )

يكون للصندوق مدير تنفيذي يصدر بتعيينه وتحديد معاملته المالية قرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على ترشيح الوزير المختص بشئون البحث العلمي ، ويتولى تنفيذ السياسة العامة التي أقرها مجلس الإدارة ، وتسيير عمل الصندوق ، ورفع تقارير الأداء والمتابعة لمجلس الإدارة لبحثها وإقرارها ، وتمثيل الصندوق أمام القضاء وفي صلاته بالغير . ويجسوز نذب عدداً من العاملين من الوزارات المعنية للعمل بأمانة الصندوق والنهوض بأعبائه .

( المادة السابعة )

يكون للصندوق موازنة خاصة تشمل جميع الإيرادات المنتظر تحصيلها والنفقات المقدر صرفها خلال السنة المالية ، وتبدأ السنة المالية ببداية السنة المالية للدولة ، وتنتهى بانتهائها ، ويرحل فائض أموال الصندوق من سنة مالية إلى أخرى ، ويُفتح حساب خاص للصندوق بالبنك المركزي .

( المادة الثامنة )

يُصدر مجلس الإدارة اللوائح المالية والإدارية المنظمة لعمل الصندوق دون التقيد باللوائح والنظم الحكومية المعمول بها .

( المادة التاسعة )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٨هـ

( الموافق ١٢ يولية سنة ٢٠٠٧ م )

**حسنى مبارك**